الأمم المتحدة

A/C.5/67/SR.2

الجمعية العامة

الدورة السابعة والستون

Distr.: General
30 November 2012
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الثانية

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد بيرغر ..... (ألمانيا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد كِلابيله

المحتويات

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

12-53373 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة (A/67/11 و A/67/75)

١ - **السيد غريفير** (رئيس لجنة الاشتراكات): قال في معرض تقديمه تقرير لجنة الاشتراكات عن دورتها الثانية والسبعين (A/67/11) إن اللجنة قد واصلت استعراض المنهجية الحالية عملا بالمادة ١٦٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة والقرارين ١/٥٨ باء و ٢٤٨/٦٤ لمعالجة المسائل التي أثارتها الجمعية العامة في دورتيها الخامسة والستين والسادسة والستين.

٢ - وأضاف أن الدخل هو أول مقياس للقدرة على الدفع. وقد أعادت اللجنة تأكيد توصيتها بأن يستند جدول الأنصبة المقررة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥ إلى أحدث البيانات المتاحة المتعلقة بالدخل القومي الاجمالي وأكثرها شمولا وقابليةً للمقارنة وأوصت بأن تشجع الجمعية العامة الدول الأعضاء على تقديم استبيانات الحسابات القومية المطلوبة في إطار نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ أو لعام ٢٠٠٨.

٣ - ومضى يقول إن أسعار التحويل مطلوبة لتحويل بيانات الدخل القومي الإجمالي من العملات الوطنية إلى وحدة نقدية موحدة. وقد أعادت اللجنة تأكيد توصيتها بضرورة استخدام أسعار التحويل المستندة إلى أسعار الصرف السائدة في السوق، إلا في الحالات التي يتسبب فيها ذلك في حدوث تقلبات وتحريفات مفرطة في الدخل القومي الإجمالي لبعض الدول الأعضاء معبرا عنه بدولارات الولايات المتحدة، حيث ينبغي عند ذاك تطبيق أسعار الصرف المعدلة حسب الأسعار أو أسعار تحويل أخرى مناسبة. وقال إن اللجنة قد قررت، بعد استعراض أجرته، أن تستخدم سعري الصرف المعمول بهما في الأمم المتحدة للجمهورية العربية السورية وميانمار. ويجب إدراج بيانات الدخل المعبر عنها بدولارات الولايات المتحدة في صورة متوسطات على مدى فترة أساس محددة. وقد وافقت اللجنة على أنه متى وقع الاختيار على فترة أساس معينة، فإن هذه الفترة ذاتها ينبغي أن يستمر استخدامها لأطول مدة ممكنة، وعلى أنه لا يوجد سبب وجيه لتغيير النهج المركب الحالي القائم على فترتي الثلاث سنوات والست سنوات.

٤ - واستطرد قائلا إن هناك مسألتين رئيسيتين ينبغي تدبرهما فيما يتعلق بأداء التسوية المتصلة بعبء الدين: أولاهما ما إذا كان ينبغي استخدام بيانات الديون الخارجية الحكومية أو المكفولة حكوميا أو مواصلة استخدام الديون الخارجية الكلية؛ وثانيتهما، ما إذا كان ينبغي أن تستند التسوية إلى تدفق الديون أو مواصلة استخدام رصيد الدين. وأوضح أن اللجنة قد لاحظت أن عدم توافر بيانات عن الديون الحكومية أو عن تدفقات الديون لم يعد يشكل أساسا منطقيا لحساب التسوية المتصلة بعبء الدين بالاستناد إلى حسابات الديون الخارجية الكلية أو رصيد الدين. ونظرا لتباين آراء الأعضاء بشأن المسألة، فقد قررت اللجنة متابعة النظر في المسألة في دورات مقبلة في ضوء توجيهات الجمعية العامة.

٥ - وتابع يقول إن التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل تستخدم منذ البداية في إعداد جدول الأنصبة المقررة للمنظمة؛ وهو استخدام لا يزال صالحا في نظر بعض أعضاء اللجنة، وإن كان أعضاء آخرون لا يعدُّونه كذلك. وقد نظرت اللجنة في خيارات مختلفة لتعديل التسوية، بعضها سبق النظر فيه وبعضها جديد أو أشكالٌ منوعة من مقترحات سابقة. وقد أعرب الأعضاء عن آراء متنوعة بشأن وجاهة البدائل. ولذا فقد قررت اللجنة مواصلة النظر في التسوية في ضوء توجيهات الجمعية العامة.

٦ - وأضاف قائلا إن الأخذ بعناصر ثلاثة، وهي تطبيق حد أعلى للأنصبة المقررة قدره ٢٢ في المائة، وحد أعلى للأنصبة المقررة على أقل البلدان نموا قدره ٠,٠١٠، وحد أدنى للأنصبة المقررة قدره ٠,٠٠١، أسفر عن إعادة توزيع النقاط في جدول الأنصبة المقررة. وقد قررت اللجنة النظر في هذه العناصر في ضوء توجيهات الجمعية العامة.

٧ - وأردف قائلا إن اللجنة قد قررت، في سياق نظرها في اقتراحات أخرى وعناصر أخرى ممكنة لمنهجية جدول الأنصبة المقررة، مواصلة دراسة مسألة إعادة الحساب السنوية في الدورات المقبلة على ضوء التوجيهات التي توفرها الجمعية العامة. وتناول الفحص أيضا مسألة الزيادات الكبيرة من جدول إلى آخر في معدلات الأنصبة المقررة. وهي تغييرات لا مفر منها في عالم دائم الحراك، لأن قدرة الدول الأعضاء النسبية على الدفع يمكن أن تزداد أو تقل تبعا لموقعها في تدرج جدول الأنصبة بصرف النظر عما إذا الدخل القومي الإجمالي قد زاد أو قل بالقيم المطلقة. وقد قررت اللجنة مواصلة دراسة مزايا تدابير معالجة الزيادات الكبيرة من جدول إلى آخر في معدلات الأنصبة المقررة، إن كانت لها مزايا، وذلك على ضوء أي إرشادات توفرها الجمعية العامة. كما أحاطت اللجنة علما ببيان احتجاجي مقدم من تركيا بشأن مقترحات بمنهجية لجدول الأنصبة المقررة تثير مسائل جرى النظر فيها أثناء استعراض الزيادات الكبيرة من جدول إلى جدول في معدلات الأنصبة المقررة.

٨ - ومضى يقول إن اللجنة، سعيا منها إلى تحديد آثار البيانات الجديدة على جدول الأنصبة المقررة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥، بما في ذلك القرارات المتعلقة بالبيانات وأسعار التحويل، ولكن مع استبعاد المقترحات المتعلقة بإدخال تغييرات على المنهجية، قد نظرت في تطبيق تلك البيانات على المنهجية؛ وقد ورد في الفصل الثالث من التقرير بيان بنتائج ذلك النظر.

٩ - وأضاف أن تقرير اللجنة قد تضمن استعراضا لأحدث تقرير للأمين العام عن خطط التسديد المتعددة السنوات (A/67/75) ومعلومات عن الجديد في حالة خطط الدفع كما هي في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٢. وأحاطت اللجنة علما بالإجراءات التي اتخذتها ليبريا لمعالجة مسألة المتأخرات التي عليها، والتي أسفرت عن التنفيذ الناجح لخطتها في عام ٢٠١٢. وخلصت اللجنة إلى أن خطط التسديد المتعددة السنوات وسيلة صالحة لأن تستخدمها الدول الأعضاء للحد من اشتراكاتها غير المدفوعة والتدليل على التزامها بالوفاء بالتزاماتها المالية تجاه الأمم المتحدة. وكررت اللجنة، إذ لاحظت عدم تقديم أي خطط جديدة، تأكيد توصيتها بأن تشجع الجمعية العامة الدول الأعضاء الأخرى التي عليها متأخرات في إطار المادة ١٩ من الميثاق على النظر في تقديم خطط تسديد متعددة السنوات.

١٠ - وقال إن اللجنة قد نظرت في خمسة طلبات للإعفاء من تطبيق المادة ١٩ من الميثاق، وهو ما يعكس تحسنا كبيرا مقارنة بما كان عليه الحال في السنوات الأخيرة، حيث وصلت الطلبات التي جرى النظر فيها، من كثرتها، إلى ١٠ طلبات. وخلصت اللجنة إلى أن إخفاق الدول الأعضاء الخمس (جزر القمر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وسان تومي وبرينسيبي، والصومال، وغينيا - بيساو) في تسديد المبلغ الأدنى اللازم لتجنب تطبيق المادة ١٩ راجع إلى ظروف لا قبل لها بها وأوصت بالسماح لها بالتصويت حتى نهاية الدورة السابعة والستين للجمعية العامة. وكانت هذه البلدان الخمسة ذاتها، يوم أن اختتمت اللجنة دورتها في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٢، متأخرة في سداد اشتراكاتها بموجب أحكام المادة ١٩ ولكن سمح لها بالتصويت حتى نهاية الدورة السادسة والستين للجمعية العامة، بينما لم يكن هناك صوت لليمن، الذي كان متأخرا أيضا في سداد اشتراكاته بموجب أحكام المادة ١٩.

١١ - وأضاف أن الجمعية العامة قبلت جنوب السودان عضوا بالأمم المتحدة، بموجب قرارها ٦٥/٣٠٨ المؤرخ ١٤ تموز/يوليه ٢٠١١. وأوصت اللجنة، استنادا إلى البيانات المتاحة بشأن الدخل القومي والسكان، بأن يكون معدل النصيب المقررعلى ذلك البلد في عام ٢٠١١ و ٢٠١٢ بنسبة ٠,٠٠٣ وبأن يدفع البلد خمسة أجزاء من اثني عشر جزءا من ذلك المعدل لعام ٢٠١١. وفيما يتعلق بالاشتراك المقرر على الكرسي الرسولي، الدولة الوحيدة غير العضو، فقد أوصت اللجنة بمواصلة العمل بالترتيب المعتمد بموجب قرار الجمعية العامة ٥٨/١ باء وباستمرار ثبات الرسم السنوي المقطوع للكرسي الرسولي عند نسبة مئوية قدرها ٥٠ في المائة من معدل اشتراكه النظري البالغ ٠,٠٠١ في المائة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥.

١٢ - وأنهى كلامه قائلا إن الأمين العام قبل، في عام ٢٠١١، ما يعادل ٣٢٤ ٣٨٠ ١ دولارا بعملات أخرى غير دولار الولايات المتحدة.

١٣ - **السيد بيريدج** (رئيس دائرة الاشتراكات وتنسيق السياسات): عرض تقرير الأمين العام عن خطط التسديد المتعددة السنوات (A/67/75)، فقال إن التقرير يبين حالة تنفيذ خطتي الدفع الخاصتين بسان تومي وبرينسيبي وليبريا في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وقد نفذت ليبريا خطتها بالكامل في النصف الأول من عام ٢٠١٢ ويعرض تقرير لجنة الاشتراكات (A/67/11) أحدث ما استجد على حالة خطة التسديد الوحيدة المتبقية كما هو الحال في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٢.

١٤ - وأضاف أن ستة دول أعضاء نجحت في تنفيذ خطط تسديد متعددة السنوات منذ اعتماد ذلك النظام في عام ٢٠٠٢. ولم تقدم في السنوات الأخيرة أي خطط جديدة أو جداول زمنية جديدة لسداد الاشتراكات المتأخرة بالكامل، غير أن عدة دول أعضاء أشارت إلى أن المسألة قيد النظر.

١٥ - **السيد ميهوبي** (الجزائر): تحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين فقال إن المنظمة يجب أن تمتلك الموارد المناسبة للولايات التشريعية المنوطة بها. وبالتالي فإن على الدول الأعضاء أن تدفع اشتراكاتها بالكامل في حينها ودون شروط، وإن كان ينبغي مراعاة الظروف الخاصة لبعض البلدان النامية التي تمنعها مؤقتا من الوفاء بالتزاماتها المالية.

١٦ - وأضاف أن القدرة على الدفع ينبغي أن تظل المعيار الأساسي في قسمة نفقات الأمم المتحدة. ولا مجال للتفاوض على العناصر الأساسية لمنهجية جدول الأنصبة المقررة، مثل فترة الأساس، والدخل القومي الإجمالي، وأسعار التحويل، والتسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل، ومعامل التدرج، والحد الأدنى، والحد الأقصى الخاص بأقل البلدان نموا، والتسوية المتعلقة برصيد الدين. على أن الجمعية العامة ينبغي لها أن تعيد النظر في السقف العام الحالي، الذي جاء تحديده كصيغة توافق سياسية وصار بسبب ذلك يتنافى مع مبدأ القدرة على الدفع ويشوه جدول الأنصبة المقررة.

١٧ - وقال إن الجمعية العامة ينبغي لها أن تتصرف بمسؤولية وحكمة بأن تسارع إلى اعتماد جدول الأنصبة المقررة لعام ٢٠١٣-٢٠١٥ استنادا إلى المنهجية الحالية. ومع أن ذلك سيؤدي إلى زيادات كبيرة في اشتراكات كثير من البلدان النامية، فإنها ملتزمة بأداء ما عليها من مسؤوليات في هذا الصدد. وأي محاولة لتغيير المنهجية وإزاحة أعباء مالية إضافية وتحميلها للبلدان النامية لن تجدي نفعا. وينبغي أن تكون المفاوضات المتعلقة بهذا البند علنية ومفتوحة أمام مشاركة الجميع وشفافة على نحو يليق باختصاص اللجنة الخامسة باعتبارها لجنة الجمعية العامة الرئيسية الوحيدة المختصة بمسائل الميزانية والمسائل الإدارية والمالية. وقال

إن المجموعة تعارض اتخاذ القرارات في مجموعات صغيرة وفرض شروط أثناء المفاوضات.

١٨ - وأعرب عن ترحيبه بجهود الدول الأعضاء التي أوفت بالتزاماتها بموجب خطط تسديد متعددة السنوات. وقال إن تلك الخطط ينبغي أن تكون طوعية وأن تأخذ في اعتبارها الحالة المالية للدولة على ألا تُستخدم كوسيلة لفرض ضغوط أو تكون عاملا لدى النظر في طلبات الإعفاء من تطبيق المادة ١٩ من الميثاق. وينبغي لجميع الدول الأعضاء التي عليها متأخرات كبيرة وبإمكانها تقديم هذه الخطط أن تقدمها. وقال إن المجموعة تؤيد توصيات لجنة الاشتراكات الداعية إلى السماح للدول الأعضاء الخمس التي تقدمت بطلبات للإعفاء من تطبيق المادة ١٩ بالتصويت حتى نهاية الدورة السابعة والستين للجمعية العامة.

١٩ - **السيد فريلاس** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): تكلم أيضا باسم البلد المنضم كرواتيا؛ والبلدان المرشحة أيسلندا والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة؛ وبلدان عملية الاستقرار والانتساب ألبانيا والبوسنة والهرسك؛ بالإضافة إلى جمهورية مولدوفا، فقال إن تمويل الأمم المتحدة مسؤولية جميع الدول الأعضاء وهو أساسي لأداء عملها بشكل فعال. وينبغي أن تستند الاشتراكات المالية إلى قدرة الدول النسبية على الدفع. إلا المنهجية الحالية لإعداد جدول الأنصبة المقررة لا تأخذ في اعتبارها بشكل كاف التطورات الاقتصادية؛ وما زال مبلغ اشتراكات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي يزيد عن حصتها في الدخل القومي الإجمالي العالمي. ولهذا، يمكن تحسين المنهجية بحيث تعكس توزيعا أكثر إنصافا وتوازنا للمسؤوليات المالية بين الدول الأعضاء.

٢٠ - وأعرب عن أسفه لأن الجمعية العامة لم تجر قط الاستعراض الوافي لمنهجية تقرير الأنصبة الذي وافقت على أن تجريه في دورتها الرابعة والستين. وقال إن وفده يشعر بالقلق لأن التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل قد باتت المعيار الرئيسي في حساب إعادة التوزيع في إطار المنهجية الحالية؛ رغم أن استحداثها كان لدعم الدول الأعضاء الأكثر فقرا، التي لا تستفيد من التسوية حاليا إلا بقدر محدود. وأعرب عن القلق أيضا من المشاكل الناجمة عن التسوية المتصلة بعبء الدين. وقال إن أي خيار من شأنه أن يؤدي إلى زيادة تحريف القدرة على الدفع هو خيار غير مقبول.

٢١ - وفيما يتعلق بطلبات الإعفاء من تطبيق المادة ١٩ من الميثاق، كرر المتكلم تأكيد أن دفع الاشتراكات المقررة بالكامل وفي حينها ودون شروط واجب أساسي على جميع الدول الأعضاء. إلا أن بعض الدول ربما تواجه صعوبات مؤقتة حقيقية في القيام بهذا الواجب لأسباب خارجة عن إرادتها. وتشكل خطط التسديد المتعددة السنوات أدوات فعالة تساعد الدول الأعضاء على تقليل اشتراكاتها المقررة غير المدفوعة. ولذلك فقد أعرب عن تأييده لتوصيات لجنة الاشتراكات المتعلقة بالإعفاءات من تطبيق المادة ١٩ من الميثاق.

٢٢ - **السيد ياماموتو** (اليابان): أشار إلى أن اليابان هي ثاني أكبر مساهم مالي في ميزانية الأمم المتحدة، وقال إن بلده يدفع ما عليه بنية صادقة، رغم الصعوبات الاقتصادية والمالية التي يواجهها. كما يؤيد وفد بلده مبدأ القدرة على الدفع. إلا أن الحالة الاقتصادية المتغيرة في العالم تتطلب من المنظمة أن تضع منهجية لإعداد جدول الأنصبة المقررة تعكس على نحو أفضل وبشكل أكثر إنصافا القدرة الحقيقية والراهنة لكل بلد عضو على الدفع، استنادا إلى أكثر البيانات المتاحة مواكبةً للوضع الراهن وشمولا وقابليةً للمقارنة.

٢٣ - وأعرب عن تأييد وفده لتوصيات لجنة الاشتراكات المتعلقة بالإعفاءات من تطبيق المادة ١٩ من الميثاق.

٢٤ - **السيد ليون غونسالس** (كوبا): قال إن جدول الأنصبة المقررة أحد العناصر الرئيسية التي تضمن المشاركة العادلة لجميع الدول الأعضاء في أنشطة الأمم المتحدة. وأضاف أن المنهجية الحالية، التي جاءت ثمرة عملية تشاور مطولة ومتدرجة، تستند إلى المبدأ التوجيهي المتمثل في القدرة على الدفع. إلا أن معدل النصيب المقرر الأقصى الحالي قد حُدد استنادا إلى اعتبارات سياسية وهو يحرف هذا المبدأ وأي تغيير في المنهجية لا يعالج بجدية إلغاء المعدل الأقصى لا منطق فيه.

٢٥ - وأعرب عن استيائه لأنه يجري حاليا تخصيص نسبة متزايدة من ميزانية الأمم المتحدة لقضايا السلام والأمن، وهو ما يجعل المنظمة حلفا عسكريا بحكم الأمر الواقع، في الوقت الذي تخصص فيه موارد لا تنفك تتناقص للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقال إن الضغوط تمارس حاليا لإسكات البلدان النامية في عملية صنع القرار إذ تحاول مجموعة صغيرة من البلدان القوية اتخاذ القرارات نيابة عن الجميع، في انتهاك سافر لمبدأ تساوي الدول في السيادة المكرس في الميثاق. ومع أن كوبا هدف لحظر أحادي الجانب يؤثر في قدرتها على دفع اشتراكاتها، فإنها تفي بالتزاماتها المالية تجاه الأمم المتحدة وستعارض أي محاولة لتعديل جدول الأنصبة المقررة قد تزيد من محدودية المشاركة الديمقراطية للبلدان النامية في أعمال المنظمة.

٢٦ - وأنهى كلامه قائلا إن وفده يحبِّذ المسارعة إلى اعتماد مشروع قرار يتيح الإعفاءات الموصى بها من تطبيق المادة ١٩ من الميثاق للدول التي لا تستطيع تسوية متأخراتها بسبب ظروف خارجة عن إرادتها.

٢٧ - **السيد المطاوعة** (قطر): قال إن بلده ما زال، رغم ما يواجهه من تحديات عديدة ناجمة عن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، يتعهد بالتزامه القانوني بدفع مساهماته بالكامل وشجع الدول الأعضاء الأخرى على دفع اشتراكاتها المقررة بالكامل وفي الوقت المحدد ودون شروط. على أنه ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها البلدان النامية التي تمنعها من الوفاء بالتزاماتها المالية مؤقتا. لهذا فقد أعرب عن تأييد وفده لتوصيات لجنة الاشتراكات المتعلقة بالإعفاءات من تطبيق المادة ١٩ من الميثاق. وأشاد بالدول الأعضاء التي نفذت خطط تسديد متعددة السنوات، وأكد أن تلك الخطط ينبغي أن تظل طوعية، وألا تستخدم لممارسة ضغوط على الدول الأعضاء المعنية، وينبغي ألا تدرج كعامل عند النظر في الإعفاء من تطبيق المادة ١٩ من الميثاق.

٢٨ - وأضاف أن المنهجية الحالية لإعداد جدول الأنصبة المقررة تعكس التغيرات التي طرأت على الأوضاع الاقتصادية للدول الأعضاء. ويظل مبدأ القدرة على الدفع المعيار الأساسي لقسمة نفقات الأمم المتحدة. ولذا فقد أعرب عن رفض وفد بلده لأي تغيير في عناصر المنهجية الحالية لإعداد جدول الأنصبة المقررة والتي تهدف إلى تحويل عبء تمويل المنظمة إلى البلدان النامية. فهي عناصر يجب أن تبقى سليمة غير قابلة للتفاوض.

٢٩ - وأكد في هذا الصدد أنه لا ينبغي أن يؤخذ الدخل القومي الإجمالي أو متوسط دخل الفرد كمعيار وحيد لتحديد نسب مساهمة الدول الأعضاء، إذ يتعين مراعاة مختلف العوامل الاجتماعية والاقتصادية ومتطلبات التنمية البشرية للبلدان النامية، خاصة في ظل السياسات التقشفية التي سلكتها الدول المتقدمة في تمويل برامج التنمية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٣٠ - **السيد سياه** (سنغافورة): قال إن المنهجية الحالية، وإن كانت غير مترهة عن العيوب، تشكل صيغة توفيقية معقولة وعملية. فهي تعكس التغيرات في الأداء الاقتصادي النسبي لكل من الدول الأعضاء بطريقة مستقرة وقابلة للتنبؤ

بها، ولكن من المحتم حين يزداد معدل اشتراكات بلد ما، أن تقل معدلات بلدان أخرى. وأعرب عن رفض وفد بلده للاقتراحات الساعية إلى تغيير جدول الأنصبة المقررة ليلائم الأغراض السياسية لبلد معين أو مجموعة معينة من البلدان أو الاقتراحات التي تفرض بشكل جائر التزامات أكبر على البلدان النامية. وحث جميع الدول على النظر إلى ما هو أبعد من وفورات التكاليف والمكسب السياسي والوفاء بالتزاماتها تجاه المنظمة.

٣١ - **السيد تشوماكوف** (الاتحاد الروسي): قال إن قدرة المنظمة على النهوض بعدد متزايد من الولايات المعقدة تتوقف على قسمة النفقات بين الدول الأعضاء بشكل عادل ودفع الاشتراكات المقررة بالكامل وفي حينها ودون شروط. وأعرب عن شعور وفد بلده بخيبة الأمل لعدم توصل اللجنة إلى توافق في الآراء في مداولاتها بشأن جدول الأنصبة المقررة في الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة؛ وقال إنه سيكون من غير المقبول تكرار هذا الأمر، الذي جرى فيه تجاهل آراء خمس من الدول الأعضاء بشأن التسوية المتعلقة بالدخل الفردي المحسوبة استنادا أسعار صرف العملات. وأعرب عن أمله في أن يؤدي إجراء مناقشة تقنية غير مُسيَّسة بشأن جدول الأنصبة المقررة إلى التوصل مستقبلا إلى توافق في الآراء.

٣٢ - وتابع يقول إن لجنة الاشتراكات ينبغي أن تكون لديها أساليب عمل تتيح لها إسداء المشورة إلى الجمعية العامة بمزيد من الفعالية. ومن الصعب في بعض الأحيان التوصل إلى توافق في الآراء في اللجنة كما أن إنشاء مزيد من الأفرقة العاملة لن يؤدي إلا إلى تعقيد عملية إعداد توصيات الخبراء.

٣٣ - وأضاف أن المنهجية المتبعة حاليا في إعداد الجدول، التي كانت ثمرة عملية تفاوض شاقة، لا يوجد ما يدعو إلى إدخال قدر كبير من التعديل عليها، وإن كان وفده سينظر في تغييرات تعكس قدرة الدول على الدفع. وهو مستعد أيضا لمناقشة العناصر الرئيسية للمنهجية، بما في ذلك الحد الأقصى؛ والقسمة الناجمة عن الخصومات؛ ومبدأ تسوية دخل الفرد المستندة إلى مراعاة تقلبات أسعار الصرف؛ وحدود زيادة الاشتراكات.

٣٤ - وقال إن وفده لا يعترض على السماح للدول الأعضاء الخمس التي طلبت الإعفاء من تطبيق المادة ١٩ من الميثاق بالتصويت حتى نهاية الدورة الحالية.

٣٥ - **السيد تورسيلا** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن استعراض منهجية إعداد جدول الأنصبة المقررة الذي يجري كل ثلاث سنوات يمثل فرصة لتقييم ما إذا كانت المنهجية لا تزال ملائمة للظروف الراهنة. ومنذ أن جرى التفاوض على جدول الأنصبة المقررة في آخر مرة، واصلت البلدان النامية نموها الاقتصادي المبهر. ويجب أن تعكس الجمعية العامة هذا الواقع الاقتصادي بشكل كاف في جدول الأنصبة المقررة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥ مع الاستمرار في احترام المبدأين الأساسيين المتمثلين في قسمة النفقات على أساس القدرة على الدفع وتفادي الاعتماد المفرط على أي مساهم وحيد. وينبغي أن ترحب البلدان التي نمت اقتصاداتها بسنوح الفرصة لها لأن يصبح لها دور أكبر في أعمال المنظمة.

٣٦ - **السيد رويس** (كولومبيا): قال إن دفع الدول الأعضاء لاشتراكاتها في حينها وبالكامل ودون شروط أمر لا بد منه للسماح للأمم المتحدة بتنفيذ الولايات المنوطة بها. وينبغي أن يظل مبدأ القدرة على الدفع المعيار الأساسي في قسمة نفقات المنظمة، ومع أن من المهم أن يستند جدول الأنصبة المقررة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥ إلى أكثر بيانات الناتج القومي الإجمالي مواكبةً لأحدث المستجدات وشمولا وقابلية للمقارنة، فإنه ينبغي أن يعكس أيضا الحالة الاقتصادية المتغيرة للدول لكفالة ألا يكون العبء المالي فوق طاقة تحمُّل البلدان

التي ما زالت تواجه تحديات كبيرة في مجالي التنمية والحد من الفقر.

٣٧ - وأضاف أنه ينبغي أن يكون هناك حد للزيادات الكبيرة من جدول إلى آخر في معدلات الأنصبة المقررة؛ ومن الممكن تخفيف أثر الزيادات بتدريجها على مدى الفترة التي يغطيها الجدول. فالزيادات الكبيرة جدا في الاشتراكات يكون لها في أغلب الأحيان تأثير على الالتزامات المالية للدول تجاه وكالات الأمم المتحدة الأخرى.

٣٨ - وقال إن وفد بلده يرى أن المنهجية الحالية لإعداد جدول الأنصبة المقررة ينبغي الإبقاء عليها لفترة السنتين ٢٠١٣-٢٠١٥. وتشكل التسوية المتعلقة بعبء الدين والتسوية المتصلة بالدخل الفردي المنخفض عنصرين هامين من عناصر المنهجية وجزأين لا يتجزآن منها ولهذا ينبغي أن يظلا دون تغيير. وينبغي توخي الشفافية والعلانية في أية مناقشة للمنهجية داخل اللجنة الخامسة، وفقا للقواعد والإجراءات المعمول بها.

٣٩ - **السيد سول** كيونغ - هون (جمهورية كوريا): قال إن التراجع الاقتصادي والقيود المالية اللذين يواجههما العديد من البلدان يُوجبان إيجاد آلية أكثر إنصافا ومعقولية لتقاسم الأعباء. ويجب أن يكون تركيز المناقشات على الكيفية التي تؤثر بها أية آلية جديدة على اشتراكات الدول الأعضاء أقل من تركيزها على ما إذا كانت تلك الآلية ستسفر عن وضع جدول أكثر إنصافا واستدامة.

٤٠ - وقال إن وفد بلده يعتقد أن المنهجية الحالية يمكن جعلها أكثر إنصافا واستدامة وبساطة، مع احترام مبدأ القدرة على الدفع في الوقت نفسه. فالانحراف بين جدول الأنصبة المقررة والدخل القومي الإجمالي، بعد تطبيق شتى آليات التسوية والحدود القصوى، ينبغي أن يكون ضمن نطاق معقول. وينبغي إعادة فحص التسوية المتصلة بعبء الدين للتأكد مما إذا كان من الممكن تحسينها باستخدام بيانات أكثر دقةً ومواكبةً لآخر المستجدات بشأن تدفق الديون والدين العام، مما يعكس بشكل أدق وأكثر إنصافا قدرة البلد على الدفع. واستدرك قائلا إن أي عناصر جديدة تستهدف معالجة التغيرات الحادة في جداول الأنصبة المقررة من شأنها، في نظره، أن تزيد من تعقيد طريقة الحساب وأن تشوه مبدأ القدرة على الدفع.

٤١ - وأنهى كلامه بالإعرب عن تأييد وفد بلده لتوصيات لجنة الاشتراكات بشأن الإعفاءات من تطبيق المادة ١٩ من الميثاق وشجع الدول الأعضاء المعنية على ألا تدخر وسعا لتقليل ما عليها من اشتراكات مقررة غير مدفوعة.

٤٢ - **السيد وانغ** مين (الصين): قال إن جدول الأنصبة المقررة ينبغي أن يستند إلى مبدأ القدرة الدفع كما يجب أن تسير أي مناقشة للمسألة في اللجنة الخامسة وفقا للنظام الداخلي للجمعية العامة وأحكام القرارات المتصلة بالموضوع. وأضاف أن حساب قدرة الدول الأعضاء على الدفع يأخذ في اعتباره الدخل القومي الإجمالي وأيضا، وهذا هو الأهم، دخل الفرد. ولما كانت مستويات المعيشة في البلدان النامية، التي يُقيِّدها ضعف الركائز الاقتصادية والسعي المضني إلى القضاء على الفقر، تسبقها كثيرا مستويات المعيشة في البلدان المتقدمة النمو، فسيكون من غير المنصف تجاهل دخل الفرد واستخدام الدخل القومي الإجمالي وحده لقياس قدرة البلدان النامية على الدفع. وعليه، ينبغي تطبيق التسوية الحالية المتعلقة بانخفاض الدخل الفردي تطبيقا منصفا على جميع الدول الأعضاء التي يصح تطبيقها عليها. ومن شأن المقترحات الداعية إلى تطبيق معدلات تسوية أو حدود قصوى متعددة أن تقوض هذه الآلية.

٤٣ - وقال إن المنهجية المستخدمة حاليا في إعداد جدول الأنصبة المقررة وإن كانت غير مترهة عن العيوب،

هي منهجية فعالة وتوفر للأمم المتحدة أساسا ماليا مستقرا وقابلا للتنبؤ به. وأضاف أن معدل النصيب المقرر على الصين، في إطار الجدول الحالي للأنصبة المقررة، ستطرأ عليه أكبر زيادة في السنوات الثلاث المقبلة، مما سيشكل، دون شك، عبئا ثقيلا على الاقتصاد الصيني. والصين ما زالت بلدا ناميا، رغم ما تشهده من نمو اقتصادي سريع نسبيا. إذ يعيش قطاع كبير من سكانها في فقر كما أن التنمية الاقتصادية تتفاوت مستوياتها جدا على نطاق البلد بأكمله. ولذلك فإن أي تقييم موضوعي ومعقول لقدرة الصين على الدفع ينبغي أن يستند إلى حالتها الاقتصادية والبيئة الاقتصادية الدولية.

٤٤ - **السيد كوهونا** (سري لانكا): قال إن الأمم المتحدة يجب أن تمتلك الموارد التي تحتاج إليها لتنفيذ جميع الولايات التشريعية المنوطة بها. ولهذا يجب على الدول الأعضاء دفع اشتراكاتها بالكامل وفي حينها ودون شروط، وينبغي للأمانة العامة أن تستخدم الموارد بفعالية وأن تحد من التكاليف حيثما أمكن دون أن يؤثر ذلك على تنفيذ الولايات. كما أن البلدان النامية التي تواجه صعوبات حقيقية في الوفاء بما عليها من التزامات ينبغي دراسة حالة كل منها على حدة وفقا لما نصت عليه المادة ١٩ من الميثاق.

٤٥ - وأضاف أن القدرة على الدفع هي المعيار الأساسي لقسمة النفقات بموجب المنهجية الحالية لإعداد جدول الأنصبة المقررة، وهي منهجية تعكس الظروف الاقتصادية النسبية للدول الأعضاء؛ وأعرب عن رفض وفد بلده لإدخال أية تغييرات في تلك المنهجية تستهدف زيادة اشتراكات البلدان النامية. وأكد من جديد أن جميع المسائل الإدارية والمالية والمتعلقة بالميزانية ينبغي أن تناقش داخل اللجنة الخامسة باعتبارها لجنة الجمعية العامة الرئيسية الوحيدة المسؤولة عن هذه المسائل.

٤٦ - **السيد بيهلفان** (تركيا): قال إن جدول الأنصبة المقررة للميزانية العادية ينبغي أن يوزع المسؤولية المالية فيما بين الدول الأعضاء بطريقة عادلة ومتوازنة باستخدام القدرة على الدفع كمبدأ رئيسي. وأعرب عن أسفه لعدم انتهاء استعراض المنهجية المستخدمة في إعداد الجدول الذي طلبته الجمعية العامة في قرارها ٢٤٨/٦٤ إلى أية نتائج في معالجة العناصر التي أدت، مع مرور الوقت، إلى حدوث تحريفات غير منصفة في قسمة النفقات. وقال إن الدول الأعضاء ينبغي أن تدخل في حوار بناء وعلني من أجل التغلب على تباين وجهات نظرها والوصول إلى تفاهم حول منهجية سليمة ومستدامة ومنصفة.

٤٧ - وأضاف أن على الدول الأعضاء أن تدفع اشتراكاتها بالكامل وفي حينها لتمكين الأمم المتحدة من أداء رسالتها بشكل فعال. وينبغي أن يعكس جدول الأنصبة المقررة القوة الاقتصادية المتغيرة للدول وفقا لمبدأ القدرة على الدفع. وأعرب عن استعداد حكومته لدفع حصة أكبر نتيجة للتطور الاقتصادي لتركيا. ولكنه استدرك قائلا إن تركيا طلبت، كما ورد في تقرير لجنة الاشتراكات (A/67/11)، استعراض طرائق توفير إعفاء مؤقت للدول التي تواجه زيادات كبيرة من جدول إلى جدول في اشتراكاتها؛ ومن شأن تقرير حد أقصى لهذه الزيادات أن يخفف من آثارها على الميزانيات الوطنية.

٤٨ - وقال إن من واجب الدول الأعضاء دفع اشتراكاتها المقررة بالكامل وفي حينها ودون شروط. وينبغي للدول التي عليها اشتراكات غير مدفوعة بذل المزيد من الجهود لتقليل متأخراتها؛ ويشكل التطبيق الطوعي لخطط تسديد متعددة السنوات أداة مفيدة في هذا الصدد. وانطلاقا من إدراك المتكلم أن هناك بعض الدول التي تواجه صعوبات حقيقية في الوفاء بالتزاماتها المالية، فقد أعرب عن تأييده لتوصيات لجنة الاشتراكات بالسماح لخمسة بلدان أعضاء طلبت الإعفاء من تطبيق المادة ١٩ من الميثاق بالتصويت في الجمعية العامة.

٤٩ - **السيد غريفير** (رئيس لجنة الاشتراكات): قال إن إنه سينقل تعليقات الوفود إلى لجنة الاشتراكات. وأضاف أن اللجنة تلقت أكثر من ٦٠ استفسارا من الدول الأعضاء في العام الماضي بشأن منهجية جدول الأنصبة المقررة وأوردت في تقريرها (A/67/11) معلومات مستفيضة ردا على هذه الاستفسارات. وقال إن إعداد جدول الأنصبة المقررة المقبل سيكون صعبا بلا شك لأنه سيعكس بالضرورة آثار الأزمة المالية والاقتصادية التي بدأت في عام ٢٠٠٨.

رُفعت الجلسة في الساعة ١١/٤٥.